الفصل السادس

العلاقة بين دول القوة ودول الضعف

العناصر:

١- لمحة تاريخية عن دول القوة ودول الضعف في العصر الحديث.

٢- النظام العالمي الجديد والقوة.

٣- القوة والتنازلات.

٤- القضايا المحورية في العلاقات الصينية الأمريكية.

أ- ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي.

ب- التدخل في الشئون الداخلية.

جـ- القضايا الاقتصادية والتجارية.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

العلاقة بين دول القوة ودول الضعف

١- لمحة تاريخية عن دول القوة ودول الضعف في العصر الحديث:

تتفاوت العلاقة بين دول القوة ودول الضعف وفقا لنسبة مدي الضعف والقوة عند أحد أطراف المعسكرين، كما تتفاوت بينهما وفقا لمدي حاجة أحدهما للآخر سياسيا واقتصاديا وعسكريا. إلا أن دول الضعف تتسم بصفات تغرى الدول الأقوي منها علي استغلالها، وإن كان ذلك الاستغلال يختلف من دول إلي أخري بسبب الظروف الدولية والإقليمية والمحلية.

ولا يكفى أن تجتمع فى دولة ضعيفة كل سمات الضعف أو أن تتصف دولة قوية بصفات القوة كاملة حتي تنشأ بينهما علاقة التابع بالمتبوع . فقد يستضعف الضعيف الأكثر منه ضعفا، وقد يستقوى القوى علي من هو أقل منه قوة ، وقد تعدل الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية العلاقة في مرحلة من المراحل بين دولة قوية وأخري ضعيفة حتي يخالها المرء علاقة تكاملية، وقد تنقلب موازين الأمور علي

أى منهما فتخرجها من القالب الذى كان يؤطرها فتجعلها إما فتية قوية أو واهنة ضعيفة.

وقد بدأت العلاقة بين دول القوة الغربية وما عداها من دول العالم تأخذ شكلها الأكثر وضوحاً منذ القرن الخامس عشر حينما فكرت في الاستيلاء على ثروات دول الضعف وتسخير شعوبها والاستفادة من مواقعها الجغرافية، فبدأت بذلك قصة الاستعمار الغربى بعد خروج المسلمين من الأندلس وسقوط آخر معاقلهم فى غرناطة علي يد الأسبان عام ١٤٩٢، وأطل بذلك عهد جديد من عهود استعمار الدول الأخري بحجة تعقب المسلمين وإجهاض أية محاولة منهم للعودة إلي بلادهم التى طردوا منها . وكانت قارة أفريقيا هى أقرب القارات لأولئك المسلمين، فترتب علي ذلك تطويقهم فى أفريقيا والاتصال بالمملكة المسيحية فى الحبشة.

وقد بدأت تلك العملية بالكشوف الجغرافية التى واصلت الدوران حول أفريقيا واكتشاف كنوزها . ثم اتخذت هذه الحملة بعد ذلك صبغة صليبية بعد أن باركت البابوية هذا العمل العدائى ضد المسلمين واعتبرت أن كل من يموت فى سبيل ذلك يعتبر من شهداء الكنيسة(*).

(*) أقام الفاتيكان احتفالا دينيا بتاريخ ١٢ / مارس / ٢٠٠٠ ضم عشرة آلاف رجل دين مسيحي وطلب الكرادلة الحاضرون الصفح عن أخطاء الكنيسة، ومن بينهم الكاردينال الألماني جوزف راتزينغر رئيس جمعية العقيدة والإيمان الذي دعا البابا والكهنة إلى الإعتراف بالأخطاء التي ارتكبت باسم المسيحية، مشيرا إلى الأساليب البعيدة عن الأناجيل التى لجأ إليها المسيحيون، خاصة خلال فترة الحملات الصليبية وحقبة محاكم التفتيش.

فوجد ملوك أسبانيا و البرتغال فى ذلك فرصة للتوسع ورصدوا مبالغ ضخمة لتمويل عمليات الاستعمار، وشجعوا الكشوف الجغرافية فى مناطق أخري من العالم، ثم دخلت دول استعمارية غربية أخري معهما بهدف استعمار تلك القارة بقصد دينى ودنيوى، مثل التطلع إلي التحكم فى المناطق الاستراتيجية فى القارة للسيطرة علي أجزائها لضمان الحصول علي المواد الخام اللازمة للثورة الصناعية التى قامت فى القارة الأوربية.

ومع ذلك فلم تستطع دول الاستعمار أن تحقق مآربها إلا بعد أن عقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٥-١٨٨٤ الذى شارك فيه كل من النمسا و المجر وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا و البرتغال وروسيا وأسبانيا و السويد والنرويج و الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا (رجل أوروبا المريض آنذاك).

تحولت أفريقيا بعد ذلك المؤتمر بعشر سنوات إلي ٥% دول مستقلة فقط بعد أن كان ١٠% منها دولا مستعمرة. وقد جاءت فكرة هذا المؤتمر عندما انتصرت ألمانيا علي فرنسا وأجبرتها علي توقيع معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١ واقتطعت منها إقليم الألزاس واللورين، واستفادت من الصناعات الناجحة في ذلك الإقليم وحصلت من فرنسا علي تعويضات حولتها لتطوير صناعاتها الحربية، ثم دب الحماس فى نفوس الألمان لاستعمار مناطق جديدة خارج بلادهم فى الوقت الذى سعت فيه فرنسا لتعويض خسائرها المادية والمعنوية عن طريق استعمار مناطق جديدة.

وقد نافست هاتين القوتين قوي أوربية أخري مثل إنجلترا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا، مما بعث روح الشك والريبة فى نوايا هذه الدول تجاه بعضها البعض، فأدى ذلك إلي وقفة من هذه الدول المتصارعة لمراجعة نفسها وحساب أرباحها وخسائرها ولتقسيم المستعمرات فيما بينها فتجزأت معظم مناطق العالم - بشكل إجمالى - إلي دول مستقلة وهى التى ساد فيها العرق الأوربى علي غيره، أو مناطق مستعمرة وهى المناطق التى تمكنت الدول الأوربية من وضع يدها عليها، أو دول يستعصى استعمارها فتركت لشأنها إلي مرحلة لاحقة.

قامت دول القوة الغربية بتحريك جيوشها بشكل منظم ومتفق عليه فيما بينها . فنشأ عهد من الاستعمار امتد شمال هذه الدول وجنوبها، وفتحت لها الاكتشافات الجغرافية مناطق جديدة من العالم لم تكن معروفة أو مأهولة من ذى قبل، فوضعت فيها مواطئ أقدام لها واعتبرتها أجزاء لا تتجزأ منها، واستوطنتها من خلال هجرات منظمة إليها، فتشكلت دول جديدة انضمت إلي ذلك المعسكر الغربى الجديد . ثم انتهي الأمر بوجود معسكرين، هما معسكر دول القوة الذى كان يضم الدول الغربية ومستوطناتها الجديدة كأمريكا وكندا واستراليا ونيوزيلندا وغيرها ومعسكر دول الضعف الذى اشتمل علي كل ما تصل إليه يد ذلك المعسكر القوى فى قارات العالم المختلفة[1].

---

(1) د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا، سلسلة عالم المعرفة، دولة الكويت. العدد ١٣٩، ١٩٨٩ ص ٩-٣٥.

وفى مرحلة لاحقة، وبعد أن استتب الأمر للقوي المستعمرة، بدأت تلك الدول تتنافس فيما بينها مرة أخري للسيطرة علي شعوب العالم. ودارت حروب بينها انتهت بوقوع الحرب العالمية الأولي التى استقر الأمر بعدها للحلفاء المنتصرين، فبدأ نوع جديد من السيطرة علي دول الضعف عن طريق نظام الوصاية والانتداب الذى كان عبارة عن استعمار غير مباشر. ولكن الأمر لم يدم طويلا فنشبت حرب عالمية ثانية كان من نتائجها انقسام دول القوة إلي معسكرين، الأول شرقى يقوده الاتحاد السوفيتى والثانى غربى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي كل من المعسكرين إلي ضم أكبر عدد من دول الضعف إلي معسكرهما بشكل مباشر أو غير مباشر، فعمل كل منهما علي ربط دول الضعف به بتحالفات عسكرية ومعاهدات اقتصادية.

وبعد نمو حركات التحرر وظهور الأمم المتحدة التي نادت بإعطاء الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتى استقلالها، وبعد بروز قيادات تحاول إيجاد معسكر ثالث هو معسكر عدم الانحياز للتخلص من تبعية دولها لأى من المعسكرين، استمر الصراع بين المستعمرين والشعوب المستعمرة، حتي وجدت دول القوة - التى بدأت موازين قوتها تختل بعد الحربين العالميتين - أن أفضل وسيلة للإبقاء علي الامتيازات مع تقليل خسائرها البشرية والمادية هو الرحيل العسكرى عن دول الضعف والتحكم بها اقتصاديا وعسكريا عن بعد، بهدف الاستمرار فى السيطرة علي مقدراتها مع الوفاء بالتزاماتها كأعضاء فى الأمم المتحدة التى اتجه ميثاقها إلي وضع حد للتحكم الاستعمارى تمهيدا لتصفيته.

ولكن تلك الدول المستضعفة واجهت إرثاً ثقيلاً خلفه الاستعمار استعصي عليها فك قيدها منه، وجعل معظمها تدور فى حلقات مفرغة تزيدها ضعفاً ووهناً، ومن بين هذا الإرث الثقيل ما يلى:

- تفشى الأمية والجهل والبطالة، أو التخلف عن الركب العلمى المتطور الذى تتميز به دول القوة.
- وجود الموارد الطبيعية أو الزراعية أو المعدنية أو المالية مع عدم استغلال مثل تلك الموارد الاستغلال الأمثل.
- ضعف خطوط الاتصال والمواصلات لنقل منتجاتها إلي داخل الدولة، ناهيك عن عدم قدرتها علي تصديرها إلي الخارج، وذلك رغم تربع بعض تلك الدول علي مواقع استراتيجية ومفترقات طرق بحرية وبرية مهمة، علما بأن أحد مقاييس قوة الدول وتقدمها هو قياس الكيلومترات المعبدة التي تصل بين أطرافها.
- تزايد عدد سكان بعضها، فى الوقت الذى يعانى منه أولئك السكان من الفقر وسوء التغذية وتفشى الجهل والأمية والتخلف عن الركب العلمى رغم ثراء مواردها الطبيعية، وذلك بسبب عجزها عن النهوض بمستوي سكانها المعيشى وتطوير تلك الموارد، مما جعلها تواجه إطراداً متزايدا فى عدد السكان وانخفاضا لنصيب الفرد من الناتج القومى.
- ضعف قوتها العسكرية، أو تحويل أهداف تلك القوة من الدفاع عن حدود البلاد واستتباب الأمن فيها إلى آلة قمعية تخدم حكماً عسكرياً، أو طغاة يحكمون بلادهم.

- تفكك فئات المجتمع وانقسامها علي أنفسها بشكل يتعدي الحدود الطبيعية، وذلك بسبب الاختلافات العرقية والمذهبية والسياسية، مما ولد تناحراً شديداً بينها وصرفها عن صالح دولها العام، وأدى إلي تفككها وانقسامها وازديادها ضعفاً.
- عدم وجود مؤسسات حاكمة تنتهج المنهج العلمى عند اتخاذ قراراتها، بل تكون سياستها انفعالية غير مدروسة ولا تسير وفق نهج علمى سليم.

كل ذلك أو بعضه جعل من تلك الدول كيانات قابلة للاستعمار غير المباشر، وزاد من تصميم دول القوة الغربية علي التشبث بربط تلك الدول بها، وذلك للأسباب التالية:

- تمثل دول الضعف بالنسبة لها موارد غنية بالمواد الأولية الزراعية والمعدنية.
- وجود أسواق كبيرة لمنتجاتها.
- البحث عن فرص لاستثمار رؤوس أموالها فى مشاريع قريبة من الموارد الطبيعية، ولتوافر اليد العاملة الرخيصة.
- الاستفادة من مواقع دول الضعف الجغرافية وطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية الرئيسة فيها، مما يحقق لها يسرا فى تحريك تجارتها أيام السلم وتفوقا استراتيجيا أيام الحرب لتنشر قواتها العسكرية فيها بأفرعها المختلفة.

- ضمان وجود دعم سياسى فى المحافل الدولية وأوراق تساوم بها فى لعبة التنازلات الدولية.

كل ذلك وغيره أدي بدول القوة إلي أن تتخذ إجراءات وترتيبات تقيد من خلالها دول الضعف تقييدا يضمن لها استمرار الامتيازات السابقة مع إعطائها الحد الأدنى من الاستقلال، ومن بين هذه الإجراءات والترتيبات ما يلي[1]:

- ربط الدول المستقلة حديثا باتفاقيات اقتصادية مجحفة مثل عقود الامتياز غير المتكافئة التى يكون فيها نصيب الأسد لدول وشركات دول القوة والتحكم فى أسعار المواد الخام المنتجة والتى هى مصدر دخلها القومى.
- حرص دول القوة علي ترك مستعمراتها السابقة وهى مثقلة بمشاكل اقتصادية وعسكرية وسياسية وحدودية لاستثمار تلك المصاعب والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية، وتضييق البدائل المطروحة أمامها لدرجة تكاد معها تلك البدائل أن تنحصر فى الدخول معها فى تحالف عسكرى أو إقامة قواعد عسكرية علي أراضيها.
- القيام بنشاطات هدامة لإضعاف تلك الدول من الداخل، مثل تشجيع الخلافات بين أفراد الشعب الواحد كإثارة الفتن الطائفية والعرقية والدينية والمذهبية، أو بين الدول المتجاورة أو المتشاطئة، خاصة

(١) محمد حافظ غانم – الاستعمار القديم الجديد في القانون الدولي – مجلة السياسة الدولية – القاهرة – عدد أكتوبر ١٩٦٥ – ص ٨٥-٨٩.

بين الدول التى ترتبط بروابط الدين واللغة والحضـــارة والتـــاريخ. ومحاولة تغيير قيمها ولغتها وحضارتها وحتي دينها إن وسعها الأمر من ذلك سواء كان ذلك التغيير للعقيدة المسيحية أو للعقيدة غير الدينية "الشيوعية"(١).

وأخذت تشجع الكتاب والمثقفين والسياسيين المرتبطين بها من أبناء تلك الشعوب علي تبنى ذلك النهج(*).

---

(١) د. عبد المالك خلف التميمي – التبشير في منطقة الخليج العربـــي – دراســة فـــي التاريخ الاجتماعي والسياسي – شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة – الكويـت – ١٩٨٢ – ود. لطفي جعفر فرج – منجستوهيلا ميريام – دراسة في الشـــخصية السياسية – الجامعة المستنصرية – بغداد – ١٩٨٥.

(*) سعت دول القوة الغربية ودول القوة المنافسة لها بقيادة "الاتحاد السوفيتي السابق" إلى تغيير عقائد الشعوب التي استعمرتها، أو ارتبطت بها سواء عن طريـــق المســـاعدات العينية والمادية أو التزويد بالأسلحة، أو عن طريق الحملات التبشيرية والتنصيرية، أو عن طريق تقديم المساعدات الطبية. وكمثال علي ذلك ما شـــهدته ولازالـــت تشـــهده أرتيريا التي كانت دولة إسلامية منذ أن وطأت أقدام الصحابة أرضها فى عهد النبـــى ﷺ، فأقبل الناس على الدين الإسلامي لأن الأرتيريين كانوا عبارة عن امتداد لعـــرب الجزيرة العربية، وخاصة اليمن. واستمر الوضع كذلـــك إلـــى أن ضعفـــت الخلافـــة الإسلامية العثمانية فاحتلتها إيطاليا منذ عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩٤١ وقد قاوم أهلها ذلك الاستعمار، فسلمتها إلى الانتداب البريطاني الذي حكمها إلى عـــام ١٩٥٠. وفـــوض أمرها بعد ذلك إلى الأمم المتحدة التى قضت بأن تدخل مع أثيوبيا في حكم فيدرالـــي لمدة عشر سنوات تنال بعدها استقلالها، ولما جاء موعد الاستقلال عام ١٩٦٠ نقـــض "هيلا سي لاسي" إمبراطور أثيوبيا المعاهدة واستعمرها. وكان الأرتيريون يقاومون في كل مرة نوعا جديدا من الاستعمار، وزادت مقاومتهم حينما نقض "هيلاســـي لاســـي" العهد ونكل بهم وحاول قطع أية صلة لهم بالعرب وبالدين الإسلام فلم يفلـــح، فقـــرر إبادتهم وقال قولته المشهورة "إني أريد الأرض الأرتيرية ولا أريد الأرتيريين". وفـــى عام ١٩٧٤ قام انقلاب عليه رفع شعارات براقة ولكن قـــادة ذلـــك الانقـــلاب بقيـــادة "منجستوهيلا ميريام" كانوا أشد تنكيلا. وكان "ميريام" دمويـــا وســـفاحا حتـــى مـــع=

- تشجيع الثورات علي الأنظمة السياسية المعادية لها، أو حتي القريبة منها واستبدالها بأنظمة عسكرية أكثر إرتباطا وطاعة لها، بعد أن تغلفت تلك الثورات بغلاف الوطنية والثورة والدفاع عن الشعب، وهي المأساة التى لا زالت تعانى منها شعوب دول الضعف . لأن تلك

= معارضيه في الحكم، ولكنه صب جام غضبه على الأرتيريين المتمسكن بدينهم ولغتهم العربية وقال قولة أخرى مشهورة هى "إذا أردنا أن نقضي على السمك فيجب علينا أن ننشف البحر، وإذا أردنا القضاء على الأرتيريين فعلينا حرق الأراضى الأرتيرية" فأمعن بالقتل وحرق الأرض وسمم الآبار فى أرتيريا، ولم يكتف بكل ذلك بل اتجه إلى الشيوعية ليحصل منها على المزيد من الأسلحة، فكان له ما أراد في مقابل نشر المبادئ الشيوعية فى أرتيريا وأثيوبيا، ولكنه تقصد إيذاء المسلمين ومحاربة العرب فاتجه إلى إسرائيل التي زودته بقطع غيارات الطائرات والأسلحة الأمريكية، وذلك حينما أبدى لها إصراره على القضاء على الإسلام والعروبة في أرتيريا. وفي منتصف عام ١٩٩٠ عقد مؤتمر فى لندن، وكان أقرب إلى المؤامرة ضد الأرتيريين قام بعده "مانجستوهيلا ميرايام" بالانسحاب المفاجئ من أرتيريا في غضون أسبوع واحد وسلم الحكم فيها إلى جبهة يقودها نصراني هو "أفورقي أساس" وهى الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا، كما قام في ذات الوقت بتسليم حكم أثيوبيا إلى نصرانئ أثيوبي آخر هو "ميليس زيناوي"، وهما أقارب ومن قبيلة واحدة قليلة العدد نسبيا، تعيش على جانبي الحدود، وهي قبيلة "تيجراني". ومنذ ذلك الوقت والمسلمون يشهدون إضطهادا لا يقل عن الاضطهاد السابق وحارب "أفورقي" كل ما يمت للعروبة والإسلام بصلة، فدخل في حرب مع اليمن حول جزيرة حنيش اليمنية، وضد جيبوتي، وعلي الحدود السودانية وضد أثيوبيا ذاتها. وفى كل حرب يباد العرب والمسلمون الأرتيريون الذين تبلغ نسبتهم أكثر من ٨٠%، ويباد كذلك المسلمون الأثيوبيون الذين يبلغ عددهم في أثيوبيا أكثر من ٦٠%، مما دفع المحللين السياسيين إلى إستنتاج مفاده أن السبب فى تلك الحروب هو اليأس من تنصير المسلمين في أثيوبيا وأرتيريا فتم وضعهم أمام ثلاثة خيارات صعبة هي إما التنصير أو التهجير أو التقتيل من خلال تلك الحروب المفتعلة.

الأنظمة العسكرية كانت أشد بطشا بشعوبها، وأكثر جهلا فـي إدارة دفة الحكم وغير مؤهلة إلا للصراع من أجل البقاء علي كرسى الحكم أطول مدة ممكنة، خاصة وأنها تعرف أن مصيرها هو إمـا ثـورة شعبية تطيح بها أو نظام عميل آخر يسعي الاستعمار القديم لإحلالـه محلها.

- استبعاد دول الضعف من الانضمام إلي التكتلات الاقتصادية الكبيرة مما جعلها تدور فى فلك التخلف الصنـاعى والعلمـى والإحبـاط المستمر خاصة وأن محاولاتها للدخول مع شقيقاتها فى علاقة تعاون أو تكامل اقتصادى لم تحقق الأمل المرجو من ذلك بسبب اختـلاف الأنظمة والتوجهات السياسية والاقتصادية، وبسبب عـدم وجـود ضمان كاف للاستثمارات التى كانت عرضة للتأميم أو الخسـارة أو التقلبات السياسية ,مما أدي إلي هجرة الفائض من أموالها إلـي دول القوة التى تمرست فى إدارة تلك الاستثمارات مع وجود رقابة ماليـة ومصرفية وثبات فى القوانين والتشريعات وسهولة فى تحويل النقـد الأجنبى وهى عوامل تبعث الاطمئنان فى قلوب المستثمرين.
- مكن تطور دول القوة التكنولوجى وتمرسها فى مجـالات الإنقـاذ ومواجهة الكوارث من تقديم يد العون للمناطق المنكوبة فـى دول الضعف عند تعرضها لمجاعة أو فيضان أو زلزال وغيرهـا مـن الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية، مما جعل تلك الدول تهرع إليـها طالبة مساعدتها عند الحاجة، وهو نوع من أنواع التبعية، خاصة وأن دول القوة ترصد ميزانيات سنوية من فائض مالها كمساعدات تقـدم إلى دول الضعف الصديقة المحتاجة . وإضافة إلـي ذلـك فـإن المنظمات الإنسانية والتبشيرية ومنظمات الإغاثة المنتشرة فى دول

القوة، قد أضحت ملاذ ا تتجه إليه الشعوب المنكوبة لمواجهة الكوارث والمجاعات وإسعاف ضحايا الحرب وهو بعد آخر يصب فى صالحها وفضل وامتنان يذكره الملهوف لمنقذه[1].

تمكنت دول القوة بفضل ذلك الإرث الثقيل والإجراءات التى قامت بها من أن تحكم قبضتها علي دول الضعف، وأن تجعلها تابعة لها بصورة أو بأخرى، واستمرت فى ذلك ردحا من الزمن إلي أن جاءت مرحلة جديدة من مراحل علاقة دول القوة بدول الضعف مع نهاية الحرب الباردة، وهى مرحلة ضعف قائد المعسكر الشرقى (الاتحاد السوفيتى) وتفككه، فحدثت تحولات جذرية فى العلاقات الدولية وعلي مستوي النظام الدولى وكيفية توزيع الأدوار بين القوي الرئيسة فيه وطبيعة العلاقات بين هذه القوي وهو ما يسمى بالنظام العالمى الجديد.

٢- النظام العالمى الجديد والقوة:

النظام العالمى الجديد هو شبكة العلاقات والتفاعلات التى تتطور الآن فى شكل تعاظم قوة عدد من دول القوة علي حساب غيرها، وإعادة توزيع الأدوار فيما بينها. ويتصف النظام العالمى عادة بأنه هرمى، فهناك الدولة القائد التى تملك مفاتيح تشغيل النظام والتأثير فيه، وهناك القوي الوسيطة التى تخدم استراتيجية الدولة القائد مقابل بعض الامتيازات وهناك الدول التى لا تعدو أن تكون رعايا للنظام العالمى. وهناك قوة مهيمنة لا تنتمي إلي أى من التصنيفات الثلاث السابقة، ولكنها قادرة علي تحريكها جميعا، وهى إسرائيل.

(١) د. فاروق عمر العمر. إدارة الأزمات والكوارث. الطبعة الأولى. الكويت. دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨.

وقد بدأت مقدمات النظام العالمى الجديد فى الظهور منذ منتصف الثمانينيات، حينما بدأت دول أوربا الشرقية وروسيا تتخلى تدريجيا عن الشيوعية، وبدأت الولايات المتحدة تنفرد بزعامة العالم، فتغير طابع القوة بين الدول. وبالتالى تغير طابع التفاعلات مع شرق أوربا، حيث أخذت الكتلة الشرقية تنفتح علي الغرب، وأزيل سور برلين تمهيدا لتوحيد شطرى ألمانيا، وأجريت مفاوضات جادة للحد من سباق التسلح أسفرت عن إبرام معاهدة إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدي فى أوربا، إضافة إلي معاهدة ستارت التى أبرمت فيما بعد وصادق عليها الكونجرس الأمريكى.

بيد أن عدوان صدام حسين علي الكويت هيا فرصة تاريخية لميلاد النظام العالمى الجديد، حيث استبدلت المواجهة بين الشرق والغرب بالمواجهة بين إرادة الشمال ممثلة فى سياسة الولايات المتحدة وحلفائها، ومغامرات الجنوب ممثلة بالاحتلال العراقى للكويت، واستطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها بمهارة فى حشد مختلف القوي الإقليمية والدولية ضد الاستعمار العراقى لدولة شقيقة، حتي انتهي الأمر بهزيمة العراق وعودة الكويت دولة مستقلة كما كانت من قبل. وقد تمخضت أزمة الخليج عن بروز الولايات المتحدة بوصفها أقوى دولة فى العالم، وظهور النظام العالمى الجديد.

فإذا سلمنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة القائد فى التركيبة المركزية للنظام العالمى الجديد، فإن هناك دولا أخري تابعة تسعي إلي التكيف مع هذا الواقع والاستفادة منه بما يحقق لها الأمن والاستقرار واستمرار النمو. وهذه الدول مستعدة في سبيل ذلك

للاستجابة إلي سياسة الدولة المركزية، ودعمها عسكريا واقتصاديا، ففى حرب الخليج كان الدعم البريطانى والفرنسى للسياسة الأمريكية عسكريا، وكان الدعم اليابانى والألمانى والكورى الجنوبى اقتصاديا.

وخلاصة القول أننا الآن ونحن نعبر إلى الألفية الثالثة - بصدد نظام عالمى جديد تقع الولايات المتحدة الأمريكية منه فى القلب - لتؤثر بذلك علي جميع أنحاء العالم فى مختلف المجالات، وأن خصائص هذا النظام العالمى الجديد تتلخص فيما يلى:

- رجحان كفة الولايات المتحدة الأمريكية وتعاظم دورها علي المسرح الدولى كأقوي دولة فى العالم.
- الانتقال من القطبية الثنائية إلي نظام القطب الواحد.
- تنامى أهمية القوة الاقتصادية فى التوازنات الدولية.
- ظهور أنماط من التفاعلات الدولية ليست محكومة بالتوازن النووي.
- تزايد أثر السياسة الأمريكية علي المنظمات الدولية ودورها فى تنظيم العلاقات الدولية.
- إدارة الأزمات بشكل يصب فى النهاية فى خدمة مصالح الدول العظمي[1].

(١) مركز الدراسات الإستراتيجية. عالمنا المعاصر بين معطيات القرن العشرين وتوقعات القرن الجديد. دولة الكويت. سلسلة قراءات مارس ٢٠٠٠ ص ٩.

٣- القوة والتنازلات:

هناك سؤال مهم قد يطرح نفسه وهو ماذا يحدث لو تعارضت مصالح دولتين قويتين متنافستين فى ظل النظام العالمى الجديد ؟... والجواب عن هذا السؤال يختلف فى الماضى عنه فى الحاضر، ففى الماضى حينما كان الصراع يتطور بين قوتين وتتعطل لغة الحوار بينهما، فإن الاحتمال الأرجح هو أن تندلع الحرب بينهما وتؤدى فى نهاية الأمر إلى انتصار إحدي الدولتين أو خسرانهما معا، ولكن الحروب بين دول القوة أصبحت ظاهرة نادرة الحدوث فى عالمنا المعاصر، وانحصرت تلك الحروب بين دولة قوية وأخري ضعيفة أو بين دول الضعف وبعضها البعض، مع احتمال تدخل طرف قوى - بشكل أو بآخر - لمساندة هذا الطرف أو ذاك.

أما الخلافات الحادة بين دول القوة فإنها باتت تحل بالتنازلات المتبادلة بين أطرافها .ولتقريب هذا المفهوم إلى ذهن القارئ الكريم فسنضرب مثالا على ذلك نستوحيه من تناقض مصالح دولتين قويتين فى وقتنا الحاضر ومحاولتهما تسوية هذا الأمر عن طريق ذلك التنازل المتبادل، وهاتان الدولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

٤- القضايا المحورية فى العلاقات الصينية الأمريكية:

لما كانت العلاقات الدولية هى تقاطع السياسات الخارجية للدول والتى بدورها تمثل إنعكاسا لأوضاعها الداخلية فى المجال الخارجى، لذا نتناول بعض القضايا التى تمثل جوهر المخاوف المتبادلة فى العلاقات

الصينية - الأمريكية وهـي ضبط التسلح ومنع الانتشار النووى- التدخـل فى الشئون الداخلية - القضايا الاقتصادية والتجارية:

١ - ضبط التسلح ومنع الانتشار النووى:

شكلت قضية ضبط التسلح ومنع الانتشار النووى أحـد المحـاور الرئيسة للخلاف بين الصين والولايات المتحدة فى التسعينيات، لما تمثله من أهمية بالغة لكل من الدولتين، فقد تضاربت مصالح الصين وأمريكـا حول مبيعات الأسلحة غير التقليدية التى تحقق للصين عائدا ضخما مـن العملة الصعبة يتيح لها استيراد ما تحتاج إليه مـن منتجـات متقدمـة ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، والذى يتركز فى منطقـة الشـرق الأوسط، وهى منطقة ارتفعت أهميتها فـى السياسـة والاسـتراتيجية الصينية بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد احتلت قضية منع الانتشار النووى وضبط التسلح المرتبة الأولي فى الاستراتيجية الأمريكية بعـد نهايـة الحرب الباردة، حيث تتيح تلك السياسة للأمريكيين إبقاء الصراعات فى الأقاليم ذات الأهمية عند مستويات منخفضة يمكن السـيطرة عليـها، واحتوائها بأقل قدر من استخدام القوة والموارد، وهو ما يتماشـي مـع السياسة الأمريكية بخفض نفقات التسليح وتقليل الوجود العسكرى خارج الولايات المتحدة.

إضافة إلي ذلك، فإن أمريكا تتخوف من السباق المحموم للتسـلح الذى يهدد منطقة شرق آسيا، والـذى تشـجعه الطفـرة الاقتصاديـة والتكنولوجية الهائلة التي تشهدها في غياب محادثات إقليمية مباشـرة

لضبط التسلح، مما يعنى تدخل أمريكا المباشر - فى إطار دولى - للتعامل مع مشكلة البرامج النووية القائمة والمحتملة لدي دول المنطقة، أو المشاركة في ترتيبات الأمن الإقليمية المقترحة من جانب دول الآسيان، أو العمل علي تطوير "مشروع الآسيان الأمنى"، مع تخليها عن دور "رجل الشرطة" الضامن للأمن لصالح نظام يعمل على الحد من التسلح على نمط مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى.

وتتبع المخاوف الأمنية الأمريكية تجاه منطقة شرق آسيا كذلك من غموض الصين وتحركاتها المدروسة، واحتمال هيمنة الصين علي دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قومية، وبما لديها من إمكانيات بشرية واقتصادية هائلة، وهو الوضع الذى يعصف بالمصالح الأمريكية.

ومع أن الصين تبدى حرصا فى الوقت الحالى علي عدم الدخول فى تحالفات مع الدول الأخري أو تشكيل أية جبهات فى مواجهة قوي معينة وتحرص كذلك علي تنحية الخلافات الأيديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانبا، وتحاول تنمية علاقات معها قوامها المصلحة المتبادلة، إلا أن أمريكا تراقب تحركات الصين بحذر، لأن تجارب التاريخ تشى بأن شهوة القوة تظل دائما مفتوحة لاكتساب المزيد منها، وهو الأمر الذى قد يؤثر علي الولايات المتحدة بشكل سلبى اقتصاديا وأمنيا.

وعلي وجه العموم فلم تشهد العلاقات الصينية - الأمريكية إلا حالة واحدة لاستخدام القوة، عندما احتجزت البحرية الأمريكية فى يوليو ١٩٩٣ سفينة الشحن الصينية (ين هى) التى كانت متجهة لتفريغ حمولتها فى عدد من الموانى المطلة على الخليج العربى لاشتباهها فى أنها تحمل

مواد ا يمكن استخدامها فى تصنيع أسلحة كيماوية متجهة إلي إيـــران، وهي الإجراءات التى احتجت عليها بكين رسميا لدي واشنطن، محـذرة من أن هذا التصرف ينطوى علي إنتهاك صريح للسيادة الصينية.

ب - التدخل في الشئون الداخلية:

تحاول كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين التدخـل فـى شئون بعضهما الداخلية مما يثير قلقا وتوترا بين الطرفين بيـن الحيـن والآخر ففى الوقت الذى تندد فيه الولايات المتحدة الأمريكيـة بسـجل حقوق الإنسان فى الصين، وتطالبها بإعطـاء شـعبها مزيـدا مـن الديمقراطية، تحاول الصين التأثير فى الانتخابات الأمريكية.

فبالنسبة لحقوق الإنسان، تواتر الاحتجاج الأمريكى علي ما يسمى بالملف السيئ لحقوق الإنسان والديمقراطية فى الصين وذلـك عقـب أحداث ميدان "تيانمين" التى جرت فى يونيو ١٩٨٩ عندما اسـتخدمت الحكومة الصينية الدبابات لفض مظاهرات الطلبة المنادية بالديمقراطية، والتى ألغى الرئيس الأمريكى السابق "بوش" بعدها اتفاقا كان قد عقد بين البلدين فى عام ١٩٨٥ يقضى بتعاون البلدين فى تكنولوجيا المفـاعلات النووية، ويمكن الصين من الحصول على مفاعلات ومعدات أمريكية بما قيمته ملايين الدولارات.

ورفضت الصين بشدة التدخل فى شئونها الداخلية، مما دعا الرئيس الأمريكى "كلينتون" عام ١٩٩٤ إلي الفصل بين قضايا التجارة وحقـوق الإنسان فى الصين، ومع ذلك لم تكف الإدارة الأمريكية عـن التنديـد بالسجل السيئ لحقوق الإنسان فى الصين، ولكن يبـدو أن الولايـات

المتحدة لم تفقد الأمل فى إمكانية تطويع القوة الصينية المتنامية وذلك بمحاولة تغييرها من الداخل لتصبح ديمقراطية.

وبالنسبة للتدخل فى قضيتى تايوان و التبت فتتمسك الولايات المتحدة بإعلان شنغهاى ١٩٧٢ وقانون تايوان الصادر فى ١٩٧٩ فى مواجهة الصين وينص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصينى الأم، ولكن يتوجب حل مشكلتها سلميا ، ويقضى الثانى بمسئولية الولايات المتحدة عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم للأسلحة . وفى قضية التبت، وهو الإقليم الصينى ذو النزعة الانفصالية، الذى يعيش زعيمه الروحى (الدلاى لاما) فى الهند منفيا، أعادت الولايات المتحدة توترا آخر عندما عينت منسقا خاصا للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف علي الاتصالات مع زعيمه.

وتعبر السياسة الأمريكية تجاه كل من تايوان و التبت عن توجه أصيل فى السياسة تجاه الصين، ويقضى بإمساك الولايات المتحدة بورقة تفكيك الصين فى يدها لاستخدامها عند الحاجة.

أما الصين فتقوم بدورها بمحاولة التأثير على السياسيين الأمريكيين خاصة بعدما أشيع عن محاولة إيصال بعض النواب إلى مقاعد البرلمان عن طريق تقديم مساعدات مالية إليهم.

جـ – القضايا الاقتصادية والتجارية:

تحتل منطقة شرق آسيا و الباسيفيكى مكانة بارزة فى السياسة والاقتصاد والاستراتيجية الأمريكية بحيث أصبحت – بعد نهاية الحرب الباردة – تعادل مكانة أوربا. فمنطقة شرق آسيا تستقبل أكثر من

ثلث الصادرات الأمريكية، ويزيد حجم التبادل التجاري معها عن حجم التبادل التجاري مع أوربا، وقدرت بعض الإحصاءات أنه في عام ٢٠٠٠ - أصبحت التجارة عبر الباسيفيكي ضعف التجارة عبر الأطلنطي. وستشهد منطقة الصين الاقتصادية (مثلث: جنوب الصين- هونج كونج - تايوان) حركة نشطة في التبادل التجاري لتحتل المركز الثالث بعد كندا واليابان في تزويد الولايات المتحدة بالمواد المصنعة وغير المصنعة، كما أن منطقة شرق آسيا تعتبر أعلي مناطق العالم في النمو الاقتصادي وأعلاها كثافة سكانية. ومنطقة مثل منطقة شرق آسيا بمستقبلها الواعد، وبوجود عملاقين هما الصين وأمريكا يحاولان الهيمنة علي اقتصادياتها، لا تخلو من تنافس محموم بينهما واستراتيجيات بعيدة المدي للسيطرة علي تجارتها. وإضافة إلي ذلك، فإن هناك خلافات تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول عدد من القضايا الاقتصادية وقضايا تحرير التجارة.

فقد بلغ الاقتصاد الأمريكي أعلي مراحل التقدم في العصر الحالي، حيث وصل دخل الفرد الأمريكي فيه إلي ما يزيد عن ٢٦ ألف دولار أمريكي، ويشكل قطاع الخدمات وقطاع الصناعات التحويلية ما يزيد عن ثلاثة أرباع الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، بينما يمر الاقتصاد الصيني في مرحلة تحول كبري من اقتصاد اشتراكي مخطط يقوم علي ملكية الدولة والتخطيط المركزي إلي نموذج جديد لم يسبق له مثيل وهو اقتصاد السوق الاشتراكي علاوة علي أنه اقتصاد زراعي أخذ في التصنيع لا يزال متوسط دخل الفرد الصيني فيه عند حد الألف دولار.

ووجه التعارض بين أمريكا والصين حول هذا الموضوع هو أن الولايات المتحدة تتبني قواعد حرية التجارة وفتح الأسواق في إطار منظمة التجارة العالمية، بينما ترغب الصين فى الانضمام إلي المنظمة مع الاحتفاظ بتمتعها بالمزايا التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية، وهو الأمر الذى جعلها تدخل فى مفاوضات طويلة شملت فترة التسعينيات تقريبا بسبب موقف الولايات المتحدة التى تري أن الاقتصاد الصيني كبير لدرجة تجعل من إعفائه من الإلتزام بقواعد التجارة الحرة كارثة علي الاقتصاد الدولى والصينى علي حد سواء.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجارى بين الولايات المتحدة والصين، فهو فى حد ذاته تفاعل تعاونى إيجابى لكل منهما، ويعمل على عدم تدهور العلاقات عندما تتصادم السياسات فى قضايا أخرى، إذ يمثل مصلحة حقيقية لشرائح واسعة من المواطنين فى البلدين . وقد سار الطرفان علي هذا الطريق، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية علي ضم الصين ضمن قانون المعاملة التجارية التفضيلية (وضع الدولة الأولي بالرعاية) فى عام ١٩٨٠ وشهدت التجارة "البينية" بينهما نموا ملحوظا فى عقد التسعينيات مع تزايد فى العجز التجارى الأمريكى تجاه الصين من ١٠,٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ بليون دولار عام ١٩٩٥.

لكن التبادل التجارى بين الصين وأمريكا تضمن بعدا صراعيا عندما نشأت مناظرة بين الجانبين اتهمت فيها الولايات المتحدة الحكومة الصينية بإتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدى إلي إغراق السوق الأمريكية بالسلع الصينية الرخيصة، بينما ردت الصين من جانبها علي ذلك باتهامها المسئولين فى وزارة التجارة الأمريكية بأنهم يلجأون إلي

التلاعب فى أرقام التبادلات التجارية لتضخيم العجز التجارى تجاه الصين.

وقد وقعت الحرب التجارية بين الصين وأمريكا ثلاث مرات فى التسعينيات، بدأتها الولايات المتحدة فى المرتين الأوليين بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية سلبية تجاه الأمريكيين، وأنها سرقت الحقوق الفكرية للأمريكيين ,مما أدى إلي خسارة الشركات الأمريكية ٨٠٠ مليون دولار سنويا ، كما اتهمت أمريكا الصين بأنها كانت تغلق السوق أمام المنتجات الزراعية الأمريكية، مما حدا بالصين إلي أن توقع اتفاقا مع أمريكا فى عام ١٩٩٢ يقضى بأن تفتح الصين أسواقها الزراعية أمام منتجات الفواكه والخضراوات الأمريكية.

أما أكثر النزاعات حدة ، فقد اندلع مرة أخري بخصوص حقوق الملكية الفكرية، إذ أنه فى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ هددت الولايات المتحدة بفرض جمارك بنسبة ١٠٠ % علي ٢٣ سلعة صينية تدخل السوق الأمريكى تقدر مبيعاتها بحوالى ٨,٢ بليون دولار سنويا وتسرى فى ٤ فبراير ١٩٩٥.

وباستعراض هذه الخلفية لأوجه الخلاف بين هذين العملاقين القويين ومع انهيار الاتحاد السوفيتى، فقد تصاعد جدل بين تيارين سياسيين فى الولايات المتحدة بشأن العلاقة مع الصين : أحدهما يرى أن الصين بصدد إقامة قوة عسكرية كبري، وأن النتيجة الطبيعية لاتجاهها هذا هو أن تكون قوة مهيمنة تزيح القو الأمريكية من آسيا، وهو ما سوف يؤدى بالضرورة إلى حدوث صدام حتمى بين البلدين، ويركز هذا التيار على انتقاده للصين، ويشرح أسبابه فى ذلك، والتى يتصدرها هجوم

الدبابات علي مظاهرات الطلبة فى ميدان السلام، إضافة إلي عدد من القضايا الداخلية في الصين والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير، أو القضايا الخارجية مثل بيع الأسلحة لإيران وباكستان.

أما التيار الثانى فوجهة نظره أن السياسة الخارجية لا تحكمها العواطف، وأنه مازالت هناك فرصة لإقامة علاقة مشاركة استراتيجية وحوار إيجابى مع الصين، وهم يستندون فى ذلك إلي أن مثل هذه السياسة هى الكفيلة بإحداث تأثير داخل الصين من حيث إنعاش روح الديمقراطية فى المجتمع الصينى، وينتقدون الداعين إلي المواجهة مع الصين، لأن سياسة الاحتواء والمواجهة مع الصين قد سقطت بنهاية الحرب الباردة، فما كان يصلح فى عصر المواجهة مع الاتحاد السوفيتى السابق لم يعد يجدى حاليا ، حيث كان جيران الاتحاد السوفيتى سابقا يشعرون بأنهم مهددون عسكريا وأيديولوجيا ، وأنهم محتاجون لاحتواء الاتحاد السوفيتى فى دائرة معينة لا يتعداها نفوذه، فى حين أن جيران الصين لا يشعرون بمثل هذا التهديد، وكان واضحا أيضا أن الولايات المتحدة بدأت تدرك هذا إضافة إلي إدراكها أن الحوار مع الصين واستقرارها الداخلى عنصر مهم لاستقرار منطقة آسيا نفسها وضمان المصالح الأمريكية هناك.

ويعزز هؤلاء وجهة نظرهم بحساباتهم السياسية والاقتصادية التى ترى أن الصين ستصبح قوة عظمي فى القرن الحادى والعشرين، وأن مؤشرات هذه القوة كانت قد بدأت تظهر خلال السنوات الثمانى الماضية فى زيادة إجمالى الناتج القومى بمعدلات تصل إلي ١٠% سنويا، مما

يهيئ الفرصة أمامها لتلعب فى القرن الحادى والعشرين دورا مؤثرا فى تشكيل النظام العالمى الجديد.

إضافة إلي ذلك، فإن الاقتصاد الصينى هو أعلي الاقتصاديات نموا فى الوقت الحالى (١٢% سنويا)، بالإضافة إلي أن الصين احتلت المركز الحادى عشر فى قائمة أكبر الدول من حيث حجم تجارتها الخارجية بإجمالي (٢٠٠) بليون دولار بنسبة ٣% من التجارة العالمية، واحتلت المركز الأول فى قائمة الدول التى شهدت زيادة فى صادراتها. وفى عام ١٩٩٦ أعلنت الصين خطتها الخمسية التاسعة وحددت الأهداف طويلة الأمد حتى عام (٢٠١٠) وتتطلب أهداف الخطة توفير نظم معلومات علي درجة عالية من التقدم فى مجالى الإدارة والتكنولوجيا، بالإضافة إلي منتجات ذات محتوي تكنولوجى راق، وهو ما لا يستطيع الجهاز الإنتاجى الصينى توفيرها من أجهزة الكمبيوتر المتقدمة والطائرات والأقمار الصناعية، وكل هذه الاحتياجات تدفع نحو المزيد من الانفتاح علي الاقتصاد العالمى . كما أن كل هذه الحقائق تؤكد أن تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الصين هو الحل الأمثل لمشكلات الاقتصاد الأمريكى من وجهة نظرهم.

ويشير هؤلاء إلى أن التحدى الصينى يختلف تماما عن التحدى السوفيتى السابق، فقد كان الاتحاد السوفيتى يمتلك أنظمة تابعة تأتمر بأوامره فى كل أنحاء العالم، فى الوقت الذى لا يبدى الصينيون فيه اهتماما بذلك، وكان الاتحاد السوفيتى السابق يمتلك قوة مسلحة أوشكت أن تضاهى القوة الأمريكية ولكن الصين رغم امتلاكها الكثير من

الصواريخ فإن هناك فجوة بينها وبين الولايات المتحدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كان الاتحاد السوفيتي يشكل فيما مضى قوة استعمارية مناهضة لأمريكا، فإن الصين رغم كونها قوة كبيرة صاعدة فإنها ليست فى حاجة لتهديد أحد إذا ما تم التعامل معها بشكل مرن من جانب جميع الأطراف . وهناك العديد من الشواهد التى تشير إلى أن الصين بدأت العمل مع الولايات المتحدة علي عدة جبهات، كما تشارك الولايات المتحدة اهتمامها بتحقيق الاستقرار فى آسيا وتجنب نشوب حرب فى شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن أنها قللت من استعدادها السابق بتصدير مواد نووية لأي بلد يطلب أو يدفع، وهناك مؤشرات علي قيام الصين أيضا بفرض ضوابط على صادراتها الكيماوية واستعدادها للتعامل الإيجابى مع قضية حقوق الملكية وقبول القواعد الدولية فى هذا الشأن.

ويضيف أنصار هذا التيار، معززين وجهة نظرهم، بأن الصين تشارك الولايات المتحدة كذلك فى التخوف من سباق التسلح بين دول المنطقة وتعمل علي تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بمشاركتها فى أعمال اللجان الرباعية المشتركة التى تضم الصين والولايات المتحدة بالإضافة إلي الكوريتين، وتساند عمليات حفظ السلام فى كمبوديا، وذلك وجه للتقارب بين السياستين الأمريكية والصينية تجاه شرق آسيا يخفف من قلق الولايات المتحدة المتمثل فى بروز الصين كقوة إقليمية كبري تهدد المصالح الأمريكية.

وبعد استعراض وجهات النظر المختلفة حول علاقة أمريكا بالصين انتهى المستشارون الأمريكيون إلى خلاصتين هما:

١- أن الحقائق الكامنة داخل كل من الاقتصادين الأمريكى والصينى تدفع نحو مزيد من التقارب والاعتماد المتبادل، ولكن أيضا يمكن أن تكون عناصر تباعد وموضوع نزاع حين تثور قضايا مثل درجة انفتاح كل منهما تجاه المنتجات القادمة من الآخر ومعدل التبادل التجارى وتوازن ميزان المدفوعات، وغيرها من القضايا التى قد يتحول بعضها إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة والصين، علي الرغم من أن العلاقات الاقتصادية تمثل أعلي درجات التعاون بينهما.

٢- والخلاصة الثانية تكمن فى أن احتمال اندلاع حرب تقليدية أو غير تقليدية بين البلدين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمر وارد، ولكن هذا الاحتمال آخذ فى الضعف نتيجة لحساباتهما الدقيقة، ولما ينتج عن ذلك من خسارة فادحة لكلا الطرفين، خاصة وأن القوتين قد توصلتا منذ أمد، إلى قناعة تقودهما نحو معالجة قضايا الاختلاف بينهما فى إطار من التعاون المشترك. ودليل ذلك أن هناك درجة من الاتفاق بين الدولتين على خطر انتشار الأسلحة النووية، حيث لم يسبق للصين أن ساعدت دولة غير نووية على دخول النادى النووى، علي الرغم من أنها لم توقع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (N.P.T.) وتحرص على أن تكون المفاعلات التى تصدرها للأغراض السلمية وتخضع لإشراف وكالة الطاقة الذرية.

أما بالنسبة لتصدير الأسلحة التقليدية، فإن الصين لا تتردد كثيرا فى عقد صفقة مع أيـــة دولة حتي إذا كانت تشتمل على صواريخ محظورة. ولكن المحللين لاحظوا تذبذب موقف الولايات المتحـــدة تجـــاه هـــذا الموضوع، إذ بدت متساهلة مع الصين فى قضية ضبط التسلح عندمـــا كانت بصدد تكوين التحالف الدولى ضد العراق، حيث أكد "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكى الأسبق لنظيره الصينى "تشيان تشى تشن" فى ديسمبر ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة لا تعارض قيام بكين بتزويد سوريا بصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى مؤكدا تفهم الولايات المتحـــدة لرغبة سوريا فى تدعيم دفاعاتها، وحصلت سوريا بموجب هذا التصريح علي ٤٠ صاروخا صينيا ثم عدلت الولايات المتحدة موقفها مرة أخري بعد حرب الخليج عندما صرح "ريتشارد سولومون" مســـاعد وزيـــر الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأقصى بأن الولايات المتحدة طلبت من الصين المساعدة فى وضع ضوابط دولية جديدة لوقف تدفق الأسلحة إلي الشرق الأوسط.

إلا أن الأمر استتب فى النهاية علي ترجيح رأى فريق التقارب مـــع الصين وبدأت رحلة التنازل المتبادل بين القوتين بدلا من المواجهـــة، والذى يمكن أن يحقق - وفق حساباتهما عددا من المكاســـب السياســـية والاقتصادية والعسكرية لكلا الطرفين، فيما يلى إيجاز أهمها:

اولا : بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية:

- الحصول علي إقرار من الصين بالحد من تعاونها النووى العسكرى فى مجال الصواريخ بعيدة المدي مع إيران، فقد ســـعت الولايـــات

المتحدة ومنذ بضعة أعوام إلي إدخال الصين فى سلسلة من الاتفاقات والتعاقدات التى تجنبها مخاطر انتشار تكنولوجيا الأسلحة الصينية. ففى أكتوبر ١٩٩٤ وقعت الصين والولايات المتحدة إتفاقا يقضى بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية فى مقابل رفع العقوبات المفروضة علي الصين، كما وقع البلدان اتفاقا آخر للتعاون بشأن تحويل شركات الأسلحة والمعدات العسكرية إلي صناعات مدنية. كما أبدت الولايات المتحدة حرصها علي كسب تأييد الصين للاتفاق الأمريكى مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووى. وبموافقة الصين علي الحد من تعاونها العسكرى والنووى مع إيران، تكون الولايات المتحدة قد خطت خطوة مهمة فى منع الانتشار النووى الذى يهدد المصالح الأمريكية الاستراتيجية.

- توفير المئات من فرص العمل الناتجة عن الصفقات التى أبرمتها أكبر بعثة تجارية صينية زارت الولايات المتحدة فى مجال الطائرات المدنية وقطع الغيار وذلك طوال الشهر الذى سبق زيارة "جيانج زيمين" للولايات المتحدة، ولم تجد الولايات المتحدة حرجا فى الترويج للسلع الصينية، حيث وافقت الصين علي شراء طائرات مدنية من شركة "بوينج". بالإضافة إلي أن بكين كانت بحاجة إلي شراء حوالى ٧٠٠ ألف طن من القمح الأمريكى سنويا، زيادة علي محصولها المحلى من القمح.

- تصديق الصين علي المعاهدة الدولية لحقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد لقي القرار الصينى بهذا الشأن ترحيبا واسعا من جانب أوساط الاقتصاد والتجارة والأعمال فى الولايات

المتحدة ,إذ أن من شأن هذه الخطوة زيادة اندماج الصين فى الاقتصاد العالمى، بما يترتب علي ذلك من تنامي فرص التعاون والانفتاح علي الدول الأخري ومنها الولايات المتحدة وتهيئة الأجواء لتقليل الفائض التجاري معها والذي تجاوز حوالى ٤٠ مليار دولار.

ثانيا : بالنسبة للصين:

- الحصول علي اعتراف ضمنى من الولايات المتحدة بأن الصين قد بلغت قدرا متزايدا من القوة الاقتصادية والعسكرية يؤهلها لأن تصبح شريكا متكافئا فى الحفاظ علي الأمن والسلم فى منطقة آسيا والعالم. وأصبح الأمريكيون مقتنعين بأن أكبر تحول يحدث الآن فى منطقة آسيا المطلة على الباسيفيك هو بروز الصين، وأنه من الضرورى الإسراع بإقامة نوع من التقارب معها علي النحو الذى يضمن المحافظة علي المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتحقيق المكاسب المشتركة ليس فقط فى المجالات الاقتصادية والتجارية بل والعسكرية أيضا، حيث تستطيع القوات المسلحة الصينية أن تلعب دورا سياسيا فى بعض القضايا التى تهم الولايات المتحدة فى آسيا.
- استئناف برنامج استيراد تكنولوجيا المفاعلات النووية من الولايات المتحدة، وبذلك تحل الصين واحدة من أصعب المشاكل التى تؤرق مضاجع مخططى مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية وهى مشكلة الطاقة.

- الفوز بتعهد من الإدارة الأمريكية بتجميد مشروعات تزويد "تايوان" بالأسلحة، حيث تري الصين أن من شأن الدعم العسكرى الأمريكى لتايوان وتزويدها بالسلاح أن يعوق عمليات الضم. وكانت الولايات المتحدة قد وافقت علي بيع ١٥٠ طائرة مقاتلة من طراز (إف ١٦) لتايوان رغم اعتراض بكين، وبوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان تكون الصين قد خطت خطوة متقدمة نحو عزل "تايوان" تمهيد ا لضمها علي المدي الطويل.

- الإقرار بحق الشعب الصينى فى أن يكون نظامه السياسى مختلفا عن قيم ومفاهيم الغرب، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكى "كلينتون" خلال زيارة "جيانج زيمين" لواشنطن فى العام ١٩٩٧[١].

وباستعراضنا للقضايا محل الاختلاف والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نكون قد حاولنا قدر الإمكان تقريب فكرة التنازلات بين دول القوة لندلل بمثال حى علي كيفية اختلاف تعامل دول القوة مع بعضها البعض عن تعاملها مع دول الضعف.

(١) مركز الدراسات الإستراتيجية، العلاقات الصينية الأمريكية وانعكاساتها على أمن الخليج. دولة الكويت. سلسلة قراءات. فبراير ٢٠٠٠.